



وثيقة معلومات المشروع/  
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 12 يناير/كانون الثاني 2017 | رقم التقرير:  
PIDISDSC20424

## أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	رقم تعريف المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأم (إن وُجد)	اسم المشروع
الضفة الغربية وقطاع غزة	P159258		قطاع غزة-المشروع الثالث لتطوير البلديات (P159258)
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم:	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين:	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13 فبراير/شباط 2017	23 مايو/أيار 2017	الممارسة العالمية في المجالات الاجتماعية، والحضرية، والريفية، والقدرة على المجابهة
أداة الإقراض	المقترض/المقترضون	الجهة المنفذة	
تمويل مشروع استثماري	منظمة التحرير الفلسطينية (صالح السلطة الفلسطينية)	صندوق إقراض تطوير البلديات	

## الهدف أو الأهداف الإنمائية المقترحة

تدعيم البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث تستطيع تقديم الخدمات لمواطنيها بشكل مستدام وخاضع للمساءلة

## التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ	مصدر التمويل
0.00	المقترض
3.30	الحكومة البلجيكية (باستثناء وزارة الشؤون الخارجية - الإدارة العامة للتعاون الدولي)
11.00	فرنسا: الحكومة الفرنسية (وزارة الشؤون الخارجية) ووكالة التنمية الفرنسية (C2D)
1.70	الحكومة الهولندية (باستثناء وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعاون الإنمائي)
22.30	ألمانيا: البنك الألماني للتنمية
15.00	تمويل خاص
3.90	سويسرا: الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)
20.90	الضفة الغربية وقطاع غزة - ما لا يموله البنك الدولي للإنشاء والتعمير
<b>78.10</b>	<b>التكلفة الكلية للمشروع</b>

قرار استعراض تحديد المفاهيم

المسار الثاني-أسفر الاستعراض عن إقرار الاستمرار في الإعداد

فئة التصنيف البيئي

ب-التقييم الجزئي

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

لا يوجد

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. في ظل عدم وجود اتفاق سلام دائم، تظل فلسطين مفتتة وشديدة الاعتماد على المعونات المتناقصة المقدمة من الجهات المانحة في تلبية احتياجاتها الإنمائية. فنتيجة لاتفاقيات أوسلو، أنشئت السلطة الفلسطينية كي تحكم، لمدة مؤقتة، الأراضي الخاضعة جزئياً لسيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن النظام الحالي الذي يعاني من قيود مادية، ومؤسسية، وإدارية متعددة الطبقات، لم يزل يقف عقبة في طريق تعزيز النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص.

2. كان الاقتصاد الفلسطيني يحرز تقدماً نحو تحقيق الهدف المزروح المتمثل في القضاء على الفقر وتعزيز الرفاهة للجميع في ظل عيش أقل من 1% من السكان على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. ففي المدة ما بين عامي 2004 و2009، حقق النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد بشريحة الأربعين في المائة الأدنى من السكان تفوقاً بسيطاً على متوسط نمو دخل الفرد بشكل عام. ومنذ ذلك الحين شهد الاقتصاد الفلسطيني ضغطاً كبيراً مع حدوث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي، من أكثر من 8% فيما بين عامي 2007 و2011 إلى 3% فقط فيما بين عامي 2012 و2015. وفي الوقت الراهن، يعيش نحو 25.8% من الفلسطينيين في فقر حسب خط الفقر الوطني القائم على أساس الاحتياجات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن وصول معامل ارتباط جيني إلى 40.3% يدل على الافتقار إلى المساواة في الدخل بدرجة كبيرة في الأراضي الفلسطينية.

السياق القطاعي والمؤسسي

مؤسسات الإدارة الحضرية وأنظمة المالية العامة

3. لوحدات الحكم المحلي في فلسطين تاريخ طويل حيث أنشئت بعض البلديات منذ أكثر من قرن. وكانت هذه الوحدات هي المؤسسات الإدارية الوحيدة المسموح لها بالتواجد والعمل رسمياً إلى أن تم إنشاء السلطة الفلسطينية. ومع التفتت السياسي والجغرافي المتزايد خلال العقدين الماضيين من الزمن، اكتسبت وحدات الحكم المحلي أهمية بالغة لما تقدمه من خدمات للسكان المحليين، ولاسيما في المناطق التي كانت السلطة المركزية الوليدة تعاني فيها من قيود سياسية وجغرافية ومالية.

4. في عام 1994 أنشأت السلطة الفلسطينية وزارة الحكم المحلي كي تتولى الإشراف على تطوير قطاع الحكم المحلي وأخذ زمام القيادة في صياغة السياسات. وتمثل المناطق الحضرية 75% من الأراضي الفلسطينية مع وجود 146 بلدية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتاريخياً، كانت البلديات هي المسؤولة عن توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية على المستوى المحلي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات الكهرباء، والمياه، وإدارة النفايات الصلبة، وبناء المدارس وصيانتها، وإنشاء الطرق المحلية، والمنزهات، والأسواق البلدية.

5. في ضوء تناقص الموازنات المالية وتراكم متأخرات الديون، تنازل البلديات لتلبية الاحتياجات المتزايدة بشدة لسكان المناطق الحضرية الذين تزداد أعدادهم بسرعة، ناهيك عن الاستثمار في إعادة تأهيل شبكات البنية التحتية المتهاكلة والارتقاء بها. وتقل إيرادات البلديات عما يلزم لتمويل النفقات المكلفة بها حسبما ينص قانون الحكم المحلي الصادر في عام 1997. وكان من عواقب ذلك أن صارت غالبية البلديات عاجزة عن الوفاء بأكثر مهام الإنفاق الموكلة إليها، ومجموعها 27 مهمة، وأبرزها إدارة النفايات الصلبة، وخدمات الطرق المحلية، والكهرباء، والمياه. وتغطي الإيرادات بالكاد مصروفات التشغيل، بحيث لا يتبقى شيء للاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتحقيق ما تمس إليه حاجة الخدمات من تحسينات وتوسعات ضرورية للبلديات التي تشهد توسعاً سريعاً.

6. على الرغم من هذه التحديات، فإن السلطة الفلسطينية تدرك دور البلديات في تقديم الخدمات الأساسية وتسهيل التنمية الاقتصادية. ولمدة 10 سنوات تقريباً، تضمنت خطة التنمية الوطنية ركائز لمساندة التنمية المحلية والتعرف على احتياجات وحدات الحكم المحلي لتحسين الإدارة وزيادة المساءلة بغية تقديم خدمات فعالة للمواطنين.

#### العلاقة مع إطار الشراكة القطرية

7. يساند المشروع الثالث المقترح لتطوير البلديات بشكل مباشر الركيزة الأولى لاستراتيجية المساعدة المؤقتة التي تركز على الحكم الرشيد وبناء المؤسسات. وسيساند هذا المشروع المقترح الحوكمة الجيدة بتوفير موارد للبنية التحتية البلدية استناداً إلى مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالتخطيط التشاركي، والإدارة المالية، والشفافية، واستدامة تقديم الخدمات. كما سيزيد المشروع المقترح من تدعيم المؤسسات على المستوى المحلي في مجال التخطيط المكاني لمشاريع بنية تحتية أكبر، وعلى المستوى المركزي كي يسير صندوق إقراض تطوير البلديات في مساره ليصبح الوسيط المالي لمساندة البلديات في القدرة على الحصول على التمويل التجاري على الأمد الطويل.

#### ج. الهدف أو الأهداف الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف من المشروع في تحسين الممارسات الإدارية للبلديات من أجل تقديم خدمات أفضل وتحقيق الشفافية في البلديات.

#### النتائج الرئيسية (من مذكورة تصور المشروع)

8. سيسهم المشروع المقترح في تعزيز الأداء المؤسسي بما يؤدي إلى:

- زيادة مبلغ الإيرادات الذاتية على مستوى البلديات؛
- تحسين إدارة متأخرات الديون ذات الصلة بالخدمات البلدية؛
- تحسين البنية التحتية للبلديات، وتقديم الخدمات، وأنظمة التشغيل والصيانة؛
- تدعيم المحاسبة فيما يتعلق بإيرادات الخدمات البلدية، ونفقاتها، ومتأخراتها، ونواتجها؛
- تدعيم إشراف السلطة الفلسطينية على موازنات البلديات، وعلى أدائها؛
- تقديم تحويلات نقدية مشروطة على أساس ما تقدمه السلطة الفلسطينية للبلديات من مخصصات للفرد؛

9. سيكون التقييم السنوي المستقل هو الأداة الرئيسية لتقييم ما يتم إحرازه من تقدم، علاوة على تقييم مؤشرات الأداء الرئيسية الذي يضعه صندوق إقراض تطوير البلديات. وسيتم تقديم التمويل للبرنامج المقترح من خلال صرف دفعات ترتبط بالمؤشرات المرتبطة بصرف مدفوعات التمويل.

#### د. شرح الفكرة الأساسية

10. يساند المشروع المقترح السلطة الفلسطينية في تطبيق برنامج ناشئ يسترشد بالإطار الاستراتيجي للحكم المحلي كمحور مركزي للبرنامج. وعلى غرار المراحل السابقة لبرنامج تطوير البلديات، سيكون المشروع المقترح هو المنحة الوحيدة المستندة إلى الأداء التي تستهدف

كافة البلديات الفلسطينية. وتقوم حالياً جهات مانحة أخرى، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بإعداد برامج للحكم المحلي كي تقدم منحاً لعدد محدود من البلديات أو مساعدة فنية في مجالات تركيز محددة لتنمية القدرات البلدية. وتقوم وزارة الحكم المحلي بالتنسيق بين برامج هذه الجهات المانحة بغية اجتناب أي ازدواجية وبحيث تتسق لأقصى حد ممكن مع مبادئ برنامج تطوير البلديات بما يخدم بشكل أفضل الإطار الاستراتيجي للحكم المحلي.

11. تُقدّر الارتباطات الأولية التي تعهد بها شركاء التنمية للمشروع المقترح بحوالي 62 مليون دولار أمريكي، فضلاً عن إسهام البنك الدولي البالغ 15 مليون دولار من خلال أداة التمويل الخاص. وبالكاد يمثل إجمالي المبلغ، وهو 77 مليون دولار، نصف ما قدرته السلطة الفلسطينية كاحتياجات تمويلية للمشروع الثالث.

12. بناءً على ما تقدم من مراحل سابقة، سيظل جوهر المشروع الثالث المقترح هو الأداء، والاحتياجات، وتخصيص المنح على أساس السكان، وذلك من أجل حفز التحسن في الإدارة البلدية. ومن ثم، فإن تمويل البرنامج المقترح في معظمه سيظل يُخصّص بشكل فردي للبلديات على أساس أدائها بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية المحدثة من أجل تلبية احتياجات استثمارها في تقديم الخدمات البلدية.

13. علاوة على ذلك، سيشتمل المشروع المقترح على عدد من المجالات الجديدة الضرورية لتحقيق مزيد من التحسن في الاستدامة المالية والمساءلة عن الخدمات البلدية. فأولاً، سيعزز المشروع الثالث المقترح قدرة البلديات على تطوير مشاريع الاستثمار متعددة السنوات التي يمكن تمويلها من البنوك، والتي يُعزّز لضعفاتها تمويلها من خلال منح البلديات الفردية القائمة على أساس معادلة تخصيص المنح المستندة إلى الأداء. وسيشمل المشروع المقترح تنمية قدرة البلديات على صياغة اقتراحات استثمارية متعددة السنوات يمكن تمويلها من خلال تمويل موازٍ من شركاء التنمية على الأمد المتوسط وتمويل أقل تيسيراً على الأمد الطويل.

14. سيساند البرنامج المقترح أيضاً إدخال إصلاحات ضرورية على المستوى المركزي لخلق بيئة مواتية لتحسين مساءلة البلديات واستدامتها المالية. وبوجه خاص، سيساند المشروع المقترح السلطة الفلسطينية في تطوير نظام يتسم بالشفافية والانتظام للتحويلات المالية إلى البلديات من أجل تحسين الاستقرار المالي والحد من صافي الإقراض.

15. النشاط الأول: إيجاد حوافز لتحسين إدارة البلديات. في إطار النشاط الأول، سيستمر تحفيز البلديات على تحسين أداء الإدارة البلدية من خلال منح الاستثمار الرأسمالي المخصصة على أساس معادلة تخصيص المنح المستندة إلى الأداء. وتتألف هذه الصيغة من: (1) السكان؛ (2) الاحتياجات<sup>1</sup>؛ و(3) أداء الإدارة البلدية. وسيتم، في إطار المشروع المقترح، استعراض البدائل الممكنة لتحويل المخصصات القائمة على أساس عدد الأفراد باستخدام معادلة تخصيص المنح المستندة إلى الأداء كجزء من عملية تحويل مالي رسمي باتباع نفس نهج التدفق النقدي كغيرها من التحويلات التي يتم صرفها طبقاً لدورة موازنة السلطة الفلسطينية. وقد يزيد الوزن النسبي للأداء في معادلة تخصيص المنح بغية زيادة التحفيز على إدخال تحسينات على الإدارة البلدية. وستكون تحسينات الإدارة البلدية المحفزة بتخصيص المنح على أساس الأداء، على سبيل المثال لا الحصر، في مجال تعبئة الإيرادات الذاتية، وإدارة المتأخرات والأصول، وكفاءة الإنفاق، والإدارة المالية، والشفافية وتعزيز درجة الرضا عن إدارة الخدمات البلدية، والتخطيط التشاركي للاستثمارات. وسيستمر قياس أداء البلديات في تلك المجالات من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية، إلا أن تلك المؤشرات سيجري تحديثها بالاستفادة من المراحل السابقة من أجل التركيز على التحسينات في الخدمات البلدية بالإضافة إلى الإدارة البلدية العامة.

16. سيجري حفز تحقيق نتائج هذا النشاط من خلال صرف دفعات على أساس المؤشرات التالية المرتبطة بصرف مدفوعات التمويل.

- $2X\%$  من البلديات التي ترتقي في ترتيبها على قائمة أفضل البلديات إدارةً للأداء.
- $X\%$  من البلديات التي تظهر درجة تدعو للرضا من حيث كفاءة تحصيل الإيرادات الذاتية وتوليد الإيرادات الذاتية.
- $X\%$  من البلديات التي تحقق فائضاً نسبته  $X\%$  في الموازنات التشغيلية والمؤسسية وخفض متأخرات الديون البلدية المستحقة لشركات إمدادات الكهرباء والمياه.
- $X\%$  من البلديات التي تُعد وتفصح عن المعلومات المتعلقة بالإيرادات، والمصروفات، والناتج بالنسبة لكل خدمة من الخدمات البلدية الرئيسية للجمهور على أساس سنوي.

<sup>1</sup> سيتم استخدام نفس المؤشرات البديلة على غرار المشروع الثاني لتطوير البلديات وذلك لحين الانتهاء من استقصاء الأسر الجديد نحو نهاية عام 2017. والمؤشرات البديلة هي مؤشرات الفقر والتجهيزات البلدية التي قام بتجميعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

<sup>2</sup> سيتم ملء كل النسب المئوية المشار إليها بالعلامة X لدى اكتمال صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية وعملية محاكاة توزيع المنح على أساس مؤشرات الأداء المتفق عليها. ومن المتوقع أن تكتمل هذه العملية حوالي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

17. النشاط الثاني: المساندة المؤسسية للبلديات المؤهلة وصندوق إقراض تطوير البلديات بالنسبة للاستثمارات الرأسمالية للبلديات والاستثمارات الكبرى متعددة السنوات. وفي إطار هذا النشاط الثاني سيتم تزويد البلديات التي تبلي بلاءً حسناً على مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة بالإدارة المالية والوضع المالي بمساندة تستهدف تطوير القدرة على وضع مقترحات الاستثمارات البلدية الكبيرة الممتدة على عدة سنوات. ومن المفترض أن يتم تمويل مثل هذه المقترحات إما من خلال التمويل الموازي من شركاء التنمية أو من جهات مانحة غير المشاركة في تمويل برنامج تطوير البلديات على الأمد المتوسط. ويُفترض أن تكون المقترحات الاستثمارية أكبر حجماً من تلك التي يمكن تمويلها من خلال المنحة المخصصة للبلديات المنفردة في إطار النشاط الأول. كما ينبغي أيضاً لجودة المقترحات أن تكون على المستوى الذي يمكن تمويله بواسطة أدوات التمويل الأقل تسييراً على الأمد الطويل. ولهذا ستكون مساندة تنمية القدرات في إطار هذا النشاط على محورين اثنين؛ ذلك الخاص بصندوق إقراض تطوير البلديات من أجل تطوير نظامه الخاص للتقييم المسبق لمثل هذه المقترحات، والآخر من أجل البلديات بغرض تمكينها من تطوير مقترحات يمكن إجراء تقييم مسبق لها.

18. سيجري حفز تحقيق نتائج هذا النشاط من خلال صرف دفعات على أساس المؤشرات التالية المرتبطة بصرف دفعات التمويل.
- ما يضعه صندوق إقراض تطوير البلديات من معايير للتقييم المسبق للاستثمارات الرأسمالية الكبرى الممتدة على عدة سنوات.
  - عدد مقترحات الاستثمار التي قدمتها البلديات المؤهلة وقام صندوق إقراض تطوير البلديات بإجراء تقييم مسبق لها.

19. النشاط الثالث: المساندة المؤسسية للبلديات والسلطة الفلسطينية. سينقسم هذا النشاط الثالث إلى نشاطين فرعيين حسب الجهات المستفيدة من مساندة التدعيم المؤسسي، وهي البلديات (النشاط 1.3) ومؤسسات السلطة الفلسطينية (النشاط 2.3). وسيتم تزويد البلديات بمساندة لتنمية القدرات بحيث تستطيع تحسين ترتيبها على قائمة أداء الإدارة البلدية. ومن شأن هذه التحسينات أن تؤدي إلى زيادة مبلغ المنحة الاستثمارية المخصصة من خلال معادلة تخصيص المنح المستندة إلى الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم المساعدة لمؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية من أجل إصلاح العلاقات المالية فيما بين الجهات الحكومية بغية معالجة قضية صافي الإقراض، وتمكين البلديات من تحسين أدائها من حيث الإيرادات والمصروفات، وقدرتها على الحصول على تمويل رأسمالي طويل الأجل للاستثمارات على الأمد الطويل. وعلاوة على ذلك، سيتم تقديم المساندة لوزارة الحكم المحلي كي تحسن إشرافها على البلديات بوضع معايير لإقرار الموازنات ووضع نظام وطني لقياس أداء البلديات في تقديم الخدمات.

20. سيجري حفز تحقيق نتائج هذا النشاط من خلال صرف دفعات على أساس المؤشرات التالية المرتبطة بصرف مدفوعات التمويل.
- تحديد وزارة الحكم المحلي لمعايير إقرار الموازنات وتعميمها على البلديات.
  - اتباع وزارة المالية ووزارة الحكم المحلي لنظام سنوي يتسم بالشفافية للتحويلات النقدية إلى البلديات على أساس المخصصات الفردية.
  - قيام وزارة الحكم المحلي بوضع وتطوير نظام وطني لقياس أداء البلديات في تقديم الخدمات وتعميم النتائج سنوياً على أصحاب المصلحة الرئيسية بالبلديات.

## الإجراءات الوقائية

أ. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (لو كانت معلومة)

144 بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة

ب - القدرات المؤسسية للمقترض فيما يتعلق بالسياسات الوقائية

يعمل بصندوق إقراض تطوير البلديات أخصائيو بيئيون واجتماعيون، يساندهم العديد من مهندسي المواقع الذين صارت لديهم خبرات جيدة في متابعة تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء المشروعين السابقين لتطوير البلديات. وبصفة خاصة، كان إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بالمشروع الثاني يتضمن تقييماً تفصيلياً للإطار التنظيمي والمؤسسي وقدرات صندوق إقراض تطوير البلديات، وتقييماً بيئياً للأثار المحتملة وإجراءات التخفيف منها، وخطة للإدارة البيئية، وخطة للرصد تشمل على مؤشرات وآليات

واضحة للتنفيذ ورفع التقارير. كما انه يشرح أيضاً التدريب وبناء القدرات اللازمين لاتخاذ الإجراءات الوقائية البيئية بشكل فعال على مستوى البلديات. وخلال إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، تشاور صندوق إقراض تطوير البلديات أيضاً مع شركاء التمويل الآخرين المساندين لمشروع تطوير البلديات، وتم الاتفاق على تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي على المشروع برمته. وبفضل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، تم إعداد تقييمات بيئية وخطط إدارة بيئية خاصة بالمشروع أثناء قيام البلديات المشاركة بتنفيذ المشروع. كما تم أيضاً تفعيل منشور سياسة عمليات البنك الدولي رقم 4.09 واشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على خطة لمكافحة الآفات الزراعية وعلى إرشادات معينة كإجراءات تخفيفية من أجل سلامة التعامل مع الآفات وإدارة السيطرة على الحشرات والفواض. وأقرت وزارة الصحة الفلسطينية تلك الإرشادات. واشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً على بعض الإجراءات التخفيفية وعلى خطة للإدارة أعدتها سلطة الطاقة الفلسطينية من أجل أخذها في الاعتبار عند استخدام المحولات التي تحتوي على مركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور. وبشكل عام، حصل الامتثال للإجراءات الوقائية البيئية على تصنيف "مرض". ولا تزال القدرة المؤسسية لصندوق إقراض تطوير البلديات، بما في ذلك رصد الامتثال ورفع التقارير، تتسم بالارتفاع. وخلال هذا المشروع الثالث لتطوير البلديات، ستظل مسؤوليات فريق الإجراءات الوقائية التابع للصندوق تشتمل على بناء قدرات البلديات على فحص المشاريع الفرعية والرصد الميداني لمرحلة الإنشاءات.

ج. خبراء الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية المشاركون في الفريق

تريسي هارت وهيلين ز. شهرياري

د. السياسات الوقائية التي قد تطبق

شرح الدواعي (اختياري)

هل يتوجب تفعيلها؟

سياسات الإجراءات الوقائية

تم تفعيل منشور سياسة العمليات رقم 4.01، وهو يتطلب إجراء تقييم بيئي للأنشطة التي تشتمل على إنشاءات للبنية التحتية. وتشتمل عملية تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية للبلديات على الطرق، وإصلاح آبار المياه، وشبكات المياه، ومرافق الصرف الصحي، والحدائق، وغيرها. ومن المتوقع أن تكون الآثار البيئية السلبية المرتبطة بالمشاريع البلدية الفرعية بسيطة أثناء مرحلة الإنشاءات. ولذا فإن هذا المشروع مصنف ضمن الفئة "ب". وبالنظر إلى أن المشاريع الفرعية لا تكون كلها معروفة مسبقاً، فإن صندوق إقراض تطوير البلديات يعكف حالياً، بموجب منشور سياسة العمليات رقم 4.01، على تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. ويشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على بنود خاصة بفحص المشاريع الفرعية ومعايير الموافقة أو الرفض (كقائمة للسلبات مثلاً). ولذا فإن أي مشاريع فرعية ضخمة مما يتطلب إجراء تحليل كامل للآثار البيئية (الفئة أ) سيتم استبعادها. وعلاوة على ذلك، فإن حجم التمويل المتاح للبلديات في إطار هذا المشروع يحد من نطاق المشاريع الفرعية. وبالنسبة للمشاريع الفرعية المصنفة ضمن الفئة "ب"، ستوضع خطط منفردة للإدارة البيئية من أجل إدارة وتخفيف حدة الآثار السلبية. وسيتولى صندوق إقراض تطوير البلديات رصد الامتثال لبنود خطط الإدارة البيئية الخاصة بالبلديات المشاركة أثناء التنفيذ.

نعم

التقييم البيئي (OP/BP 4.01)

لا

الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)

لا

الغابات (OP/BP 4.36)

نعم

يساند قليل من البلديات المشاركة، ولاسيما في قطاع غزة،

مكافحة الآفات (OP 4.09)

<p>مشاريع فرعية قد تتطلب تمويلاً لشراء بعض المواد الكيميائية من أجل مكافحة الآفات، ولاسيما البعوض. وقد تم تحديث خطة إدارة مكافحة الآفات المستندة إلى الدروس المستفادة من المشروعين الأول والثاني لتطوير البلديات، وذلك لضمان امتثال هذا المشروع لمنشور سياسة العمليات رقم 4.09. وتوفر هذه الخطة إرشادات بشأن الكيماويات التي يمكن تمويل شرائها من أجل مكافحة الآفات، فضلاً عن سلامة التخزين والتعامل معها أثناء تنفيذ المشروع.</p>	
<p>ستتضمن وثائق العطاءات الخاصة بالمشروع، ومشاريعه الفرعية، فقرة تختص بما يتم العثور عليه من آثار بطريق المصادفة، وذلك حسب ما هو وارد في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وسيتم استبعاد أي نشاط لأي مشروع فرعي من المعلوم مسبقاً أنه يمس بمواقع للتراث الثقافي.</p>	<p>الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11) لا</p>
	<p>الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10) لا</p>
<p>سيتم تفعيل منشور سياسة العمليات رقم 4.12 نظراً لإمكانية أن تتطلب بعض المشاريع المشتركة الأكبر حجماً التي تندرج تحت المكون الثاني للمشروع تخصيص أرض لها. ونتيجة لذلك، وقبل الشروع في وضع التقييم المسبق، سيتم إعداد إطار لسياسات إعادة التوطين والإفصاح عنه قديماً وفي دار المعلومات لدى البنك الدولي. وسوف يشتمل هذا الإطار على مبادئ الاستحواذ على الأرض أو أخذ الأرض بأي طريقة نتيجة للمشروع. وفي أغلب الحالات، ستتم إقامة المشاريع الفرعية داخل المناطق المقررة، وفي تلك الحالات لن تتأثر سوى الأراضي العامة فقط. غير أنه في الحالات التي قد تحتاج فيها المشاريع الفرعية إلى أراض خاصة أو تؤثر في سبل كسب الرزق بالموقع، سيتم إعداد خطط عمل خاصة لإعادة التوطين طبقاً لما سيرد في إطار سياسات إعادة التوطين، والتشاور بشأنها والإفصاح عنها قبل البدء في أي أشغال مدنية. وفي حال التبرع بالأرض، سيتم النص على الإجراءات بوضوح في إطار سياسات إعادة التوطين، بما في ذلك: (أ) وضع معايير محددة بدقة وتتسم بالشفافية وإجراء توثيق واضح للتعاملات؛ (ب) وضع آلية قوية ويسهل الوصول إليها لمعالجة المظالم؛ و (ج) وضع بنود لمشاركة المجتمع بصورة أكبر. وفي حال التراضي بين البائع والمشتري أو تقديم الأرض طوعية، سيتولى صندوق إقراض تطوير البلديات والبلديات نفسها عملية التوثيق من أجل إثبات حرية الاختيار. ومن أجل تدعيم قدرات البلديات فور دخول المشروع حيز التنفيذ، سيتولى البنك الدولي والفريق البيئي والاجتماعي بصندوق إقراض تطوير البلديات تنظيم عدد من الدورات التدريبية بشأن الإجراءات الوقائية الاجتماعية بالبلديات الرئيسية المشاركة في المشروع الثالث. وسيتم ذلك بعد الانتهاء من تقييم قدرات بلديات مختارة من حيث قدرتها على اتخاذ الإجراءات الوقائية الاجتماعية.</p>	<p>إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12) نعم</p>
	<p>سلامة السدود (OP/BP 4.37) لا</p>
<p>لا ينطبق منشور سياسة العمليات رقم 7.50 لأن أنشطة المشروع لا تشتمل على استخدام مجاري المياه الدولية أو احتمال تلويثها فنحو 80 في المائة من المشاريع الفرعية كانت ويُتوقع لها أن تظل في قطاعات الطرق، والأبنية العامة، والنفايات الصلبة.</p>	<p>المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50) لا</p>



هـ. خطة إعداد السياسات الوقائية

التاريخ المبدئي المستهدف لإعداد وثيقة معلومات المشروع/صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق

06 فبراير/شباط 2017

الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد يقتضيها الأمر. يجب تحديد أي دراسات معينة ومواعيد إجرائها في صحيفة بيانات السياسات الوقائية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

ومن المتوقع الإفصاح عن تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، ومعه خطة مكافحة الآفات، قبل حلول شهر أبريل/نيسان 2017. وكذلك سيتم إعداد إطار سياسات إعادة التوطين والإفصاح عنه على المستوى القطري وعلى موقع دار معلومات مجموعة البنك الدولي.

مسؤولو الاتصال

البنك الدولي

إلين هاملتون، نوريكو وي، وراما كريشنان فنكاتيسواران  
كبير أخصائيي التنمية الحضرية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة  
منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

الجهات المنفذة

صندوق إقراض تطوير البلديات  
محمد الرمحي  
مدير التمويل  
mramahi@mdlf.org.ps

صندوق إقراض تطوير البلديات  
توفيق البديري  
المدير المنتدب  
tbdeiri@mdlf.org.ps

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/projects>

#### الموافقة

إيلين هاملتون، نوريكو وي، وراما كريشنان فنكاتيسواران		رئيسة/رؤساء فرق العمل:
اعتمدها:		
7 يناير/كانون الثاني 2017	نينا تشي	استشارية الإجراءات الوقائية:
8 يناير/كانون الثاني 2017	إيلين هاملتون	مديرة الممارسة:
		مديرة المكتب القطري:

